

صفير: المعتقلون يعاملون أسوأ معاملة

ويجبرون على توقيع تعهد بعدم تعاطي السياسة

انتقد البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير، التوقيفات التي تحصل واعرب عن اعتقاده "ان القانون لا يجيز هذا"، مشيراً الى "ان المعتقلين يعاملون أسوأ معاملة وبعد ذلك يجبرون على التوقيع معصوبين على وثيقة تعهد بعدم تعاطي السياسة".

استقبل البطريرك صفير امس وفداً من طلاب كليات طب الاسنان والترجمة والحقوق في جامعة القديس يوسف، اكد دعمه لمواقفه والقى البطريرك كلمة في الوفد جاء فيها: "نأمل في ان يتحسن الوضع العام في لبنان، واننا نفهم ايضاً هواجسكم ولكن لبنان هو ككل وطن للأجيال الطالعة، ربما نحن اصبحنا من جيل ولت ايامه لكن المستقبل لكم انتم ولذلك عليكم انتم ان تتسلحوا اولاً بالايمان وثانياً بالاخلاق وثالثاً بالعلم ورابعاً بالثقة في نفوسكم وبالثقة بوطنكم. الاوطان يمكننا ان نشبهها بحياة الانسان، لكن الفرق ان حياة الانسان مقصورة على سنوات لكن الاوطان لا تنتهي.

مر وطننا بمراحل عدة كانت فيها صعوبات كثيرة، وهذا ما حمل المرحوم ميشال شيحا وهو احد واضعي الدستور اللبناني على القول "ان لبنان عاش دائماً في خطر" وهذا صحيح، نحن دائماً في خطر ولكن ايماننا بالله كبير وثقتنا بنفوسنا وبوطننا يجب ان تكون كبيرة، هذه الايام ستمر ويأتي سواها نأمل في ان تكون افضل منها وان يستعيد الوطن استقلاله وسيادته وقراره الحر، ونحن كما تعلمون وقلنا غير مرة ايدينا ممدودة للجميع ونريد ان نتعاون مع الجميع ولكن نأسف لهذه الايام وخصوصاً للشباب امثالكم الذين يجاهرون، برأيهم ولكن يلاحقون. لا نريد ان ندخل في جدل مع احد ان ليس هناك اي موقف، ربما يكون هذا الكلام صحيحاً، ولكن التوقيف لا يخضع للأساليب القضائية القانونية ما دامت المخابرات تستدعي هذا او ذاك بطريقة غير قانونية، لا اعتقد ان القانون يجيز هذا فانهم يعاملونه اسوأ معاملة، وبعد ذلك يجبرونه على ان يوقع وهو معصوب على وثيقة يتعهد فيها بأن لا يتعاطى السياسة، وهذا غير مقبول، نحن نعيش في وطن ميزته انه حر، وان للناس حقاً في ان يعبروا عن رأيهم وان يمارسوا السياسة تحت سقف القانون، ولذلك نحن لا نزال نطالب بهذا ونأمل في ان تستقيم الامور وان يشعر الشباب والاجيال الطالعة على الاخص بأن هذا الوطن هو وطنهم وانه يحتضنهم جميعاً، وانه يفسح لهم في المجال لكي يعبروا عن رأيهم سواء أكان في السياسة ام في غيرها، واملنا كبير في ان الامور ستستقيم وان الوطن سيكون لجميع ابنائه". وكان البطريرك صفير استقبل قبل الظهر الوزير السابق جوزف الهاشم الذي قال: "تناولنا مع غبطته مواضيع عدة لم تقتصر فقط على التشكيلة الحكومية لاننا اذا شئنا ان نستجمع المحطات السياسية البارزة ونستخلصها منذ الطائف ندرك ان ثمة قرارا لا يزال ساريا يستهدف استبعاد

النوعية الفاعلة لدى فريق من اللبنانيين من خلال القوانين الانتخابية حينا والتشكيلات الحكومية حينا آخر، والتعيينات الادارية حينا ثالثا، وهذه التشكيلة الحكومية هي حلقة في هذا السياق وتذكرنا كذلك بنظام الترويكا السعيدة الذكر.

كان اللبنانيون يطمحون الى قيام حكومة اخرى اي حكومة توازن وانقاذ واتحاد ومصالحة ووفاق وطني، فاذا هم امام حكومة من "حواضر البيت" ومن ذوي القربى ومن الثوابت ومن اصحاب الارث السياسي والحكم الوراثي والمحاسيب، ولا يصح القول اطلاقا ان الحكم على الحكومة يكون من خلال البرنامج ومن خلال البيان الوزاري، ففي لبنان وفي الظروف التي يعيشها الشخص هو البرنامج والاسماء الموثوق بها هي التي تمنح الحكومة ثقة الشعب قبل ثقة المجلس لان الحكومات عندنا والحمد لله تؤلف قبل الاستشارات وتمنح الثقة قبل جلسة الثقة". واطاف: "لذا نحن لا نعول كثيرا على ما ورد في البيان الوزاري من جهة الوفاق، بل نعلق اهمية كبيرة على القيادات الوطنية الفاعلة والمحركة من الكوابيس والايحاءات ولا بد هنا من ان نوجه تحية الى الزعيم وليد جنبلاط على مبادراته وانفتاحه، ونعلن اننا سنكون متجاوبين مع هذه المبادرات وهذا الانفتاح لاننا نرى فيها علاجا لا يمكن ان يتحقق من خلال الحكومة وبيانها الوزاري.

ولا بد ايضا من ان نضع في متناول دولة القانون والمؤسسات ودولة الحرية والعدالة والمساواة لائحة المئة اسم التي وزعتها "القوات اللبنانية" والتي تعرض اصحابها للاعتقال والتعذيب بما في ذلك الغاء الدستور بالغاء حقهم السياسي وكيانهم الانساني الحر. والعلامة الفارقة المستهجنة كذلك هي اننا قرأنا اليوم رد المدعي العام التمييزي القاضي عدنان عضوم الذي يستبعد هذه الاعتقالات او يستغربها او ينفىها او يعللها، بشكل ان في لبنان اقبية الى جانب المحاكم والسجون، وهذا نضعه في متناول دولة المؤسسات والقانون التي يقتضي ان تكون سلطتها سلطة ابوية كمثل ما تتميز به الانظمة الديمقراطية الحرة".